المحور الرابع
ظواهر التفكك الاسري الحديثة

دعم التماسك الإجتماعي في المنهاج الوزاري العراقي

أ.د. حيدر وهاب عبود العنزي
كلية القانون - الجامعة المستنصرية

ملخص البحث
إن المجتمع المتلاحم يعد خير عاصم تعصم به الدولة نفسها من الأخطار التي يمكن أن تحدق بها ، والعكس صحيح تماما فالمجتمع المتفكك الذي تنخره العلل المزمنة مثل : البطالة ، والأمراض ونقص الخدمات ، وتعصف به الأهواء المذهبية والطائفية ويفتقر للعدالة الإجتماعية وتغيب عن أفراده روح التضامن والتكافل والتآزر كالقشة في مهب الريح إذ يعد سهل المنال ويقع في مهاوي الفتن والمؤامرات الخارجية مما يضعف الدولة ويصيبها بالهوان ويهدد وجودها . لذلك تحرص الحكومات المرشحة لتولي الحكم على أن تدرج في مناهجها الوزاري سبل دعم التماسك الإجتماعي كيما تظفر بثقة أعضاء مجلس النواب وتحظى بمقبولية من لدن الرأي العام . وعلى الرغم من حرص الحكومة العراقية الحالية على تحقيق التلاحم المجتمعي إلا أنّ ذلك يواجه بعض الصعوبات التي من الممكن التغلب عليها للمضي بالمجتمع نحو التقدم والإزدهار .

Research Summary
idered the best protector by which the A cohesive society is cons state protects itself from the dangers that may befall it, and the opposite is completely true. A disintegrated society, which is plagued by chronic ills such as: unemployment, diseases, and lack ed by sectarian and sectarian whims, lacks of services, is plagu social justice, and is absent from its members the spirit of solidarity, interdependence, and synergy. It is easily accessible and falls into the abyss of external strife and conspiracies, which humiliates it, and threatens its existence. ،weakens the state Therefore, governments nominated to assume power are keen to include in their ministerial curricula ways to support social cohesion in order to gain the confidence of members of the House of gain acceptance from public opinion. Despite Representatives and the current Iraqi government's keenness to achieve societal cohesion, this faces some difficulties that can be overcome to .move society towards progress and prosperity

مقدّمة introduction

تسعى الحكومة المرشحة لتسلم مهام الحكم ، في كثير من دول العالم ، إلى إثبات جدارتها امام ممثلي الشعب والرأي العام عن طريق تقديم منهاجها الذي توضح فيه معالم سياستها وخطتها وبرنامجها المستقبلي ، فالمنهاج الوزاري يعد بمثابة بطاقة تعريفية تعلن فيه الحكومة المرشحة عن نفسها . وكلما كان المنهاج ملبيا لتطلعات الشعب وطموحاته وآماله إزدادت فرص الحكومة المرشحة بالظفر بثقة النواب والمضي قدما في تشكيل الوزارة . ولعل من أهم الفقرات التي تحرص الحكومات المرشحة على إدراجها في صلب منهاجها الوزاري إذا ما أرادت النجاح الإهتمام بالمجتمع وتعزيز تماسكه وتعاضده . لأن المجتمع المتلاحم يعد خير عاصم تعصم به الدولة نفسها من الأخطار التي يمكن أن تحدق بها ، والعكس صحيح تماما فالمجتمع المتفكك الذي تنخره العلل المزمنة مثل : البطالة ، والأمراض ونقص الخدمات ، وتعصف به الأهواء المذهبية والطائفية ويفتقر للعدالة الإجتماعية وتغيب عن أفراده روح التضامن والتكافل والتآزر يعد سهل المنال للفتن والمؤامرات الخارجية مما يضعف الدولة ويصيبها بالهوان ويهدد وجودها .

هدف البحث : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم مواطن الدعم لتماسك المجتمع الوارد في المنهاج الوزاري للحكومة العراقية الحالية مع بيان المعوقات التي قد تقف حائلا دون تحقيق هذا الدعم على الوجه الأمثل .

اسباب أختيار الموضوع : قلة البحوث وندرتها التي تناولت موضوع المنهاج الوزاري عموما ، وكذلك التي تكلمت عن أهمية تماسك المجتمع وضرورته للحفاظ على كيان الدولة وضمان استمرارها .

خطة البحث : سنجري في هذا البحث على خطة مكونة من مطلبين : الأول نتكلم فيه عن التعريف بالمنهاج الوزاري ، والثاني نتناول فيه دور المنهاج الوزاري في دعم التماسك الإجتماعي .

المطلب الأول: التعريف بالمنهاج الوزاري

rementThe first requi

Introducing the ministerial curriculum

يقتضي الالمام بأبعاد الموضوع الوقوف على معاني مفرداته ، وتجليه مصطلحاته لإبعاد كل غموض قد يكتنفه . عليه فسنعرف المقصود بالمنهاج الوزاري وأساسه ، وقيمته. وهذا ما سنقف عليه في البيان الآتي :

الفرع الأول : مفهوم المنهاج الوزاري

First branch: The concept of the ministerial curriculum

يحسن بنا أن نعرف المنهاج الوزاري من الناحيتين اللغوية والإصطلاحية مع بيان أصل التسمية والمفردات المشابهة لها ، وهذا ما سنعكف على بيانه في الكلام الآتي :

أولا : تعريف مفردتي (المنهاج) و (الوزارة) من الناحية اللغوية

First: Defining the terms (curriculum) and (ministry) from a linguistic standpoint

عرف اللغويون المنهاج بالطريق الواضح . ونهج الطريق أبانه وأوضحه ونهجه أيضا سلكه[١] .

اما الوزارة فمشتقة من الوزر ويعني الإثم والثقل . وقد استوزر فلان فهو يوازر الأمير أي يحمل عنه وزره أي ثقله[٢] .

ثانيا : تعريف المنهاج الوزاري من الناحية الإصطلاحية

Second: Defining the ministerial curriculum in terms of terminology

عرف بعض الكتاب المنهاج الوزاري بأنه : (الإطار الشكلي الذي تفرغ فيه السياسة العامة للحكومة ، وعادة ما يكون في شكل وثيقة مكتوبة)[٣] .

وعرفه آخرون بأنه : (مجموعة من الوعود السياسية التي يتعهد رئيس الوزراء المكلف بتنفيذها ، ووفق الصلاحيات المخول بها دستوريا ، إذا ما تم تمرير وزارته في البرلمان أو هو وثيقة سياسات عامة تعتمدها الحكومة الجديدة كرؤية لما تريد تحقيقه خلال فترة توليها الحكم)[٤] .

ومن جانبنا يمكن أن نعرف المنهاج الوزاري بأنه : دليل عمل السلطة التنفيذية والإطار التعريفي للسياسة العامة للدولة الذي تفصح بموجبه الحكومة عن أهدافها ،ومبادئها ، وأولوياتها طيلة مدة ولايتها .**ثالثا : فوائد المنهاج الوزاري**

Third: The benefits of the ministerial curriculum

يوفر المنهاج الوزاري مزايا متعددة : فبالنسبة للسلطة التشريعية يعد المنهاج خير وسيلة لمحاسبة الحكومة عن اعمالها ومساءلتها في حال اخفاقها في تنفيذ ما ورد في المنهاج من التزامات . وبالنسبة للحكومة فإن المنهاج الذي تضعه بنفسها يوضح لها معالم الطريق ويكشف عن البرامج المطلوب انجازها والحاجات العامة المقتضى اشباعها مما يوفر لدى أعضاء الحكومة يقينا ورؤية واضحة لا شائبة فيها عن أعمالها المستقبلية .وبالنسبة للشعب فإنه يقيس نجاح الحكومة أو فشلها على مدى تحقيقها لما ورد من وعود في منهاجها المعلن . كما أن علانية المنهاج الوزاري ومناقشة توجهات الحكومة المستقبلية داخل قبة البرلمان يوفر أمنا قانونيا للمواطن .

رابعا : المفاضلة بين تسمية المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي

comparison between naming the ministerial curriculum and the government program Fourth: The

تأثر المشرع الدستوري العراقي بتجارب الأنظمة البرلمانية المعاصرة عندما أطلق على المنهاج الذي يعده رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة تسمية المنهاج الوزاري وذلك في المادة (٧٦ / رابعا) . والمقصود بكلمة الوزاري هنا الحكومي أي المنهاج الذي ينظم عمل الحكومة في المدة المقبلة .بيد أن بعض الكتاب أقام تفرقة بين المنهاج الحكومي والبرنامج الوزاري ، فذهب إلى أن الفرق بينهما هو أن المنهاج

الوزاري هو وعد دستوري وسياسي يتضمن المبادئ العامة لرئيس الحكومة في إدارة الدولة في المرحلة المقبلة بينما البرنامج الحكومي هو الخطط والبرنامج والمشروعات التي تضعها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارات والمحافظات لترجمة المبادئ العامة في المنهاج الوزاري بتوقيتات زمنية ، ومؤشرات أداء واضحة[٥] .
ويبدو أن اساس هذه التفرقة يعود إلى سببين الأول : يتعلق بمجلس النواب الذي أقام في نظامه الداخلي تمييزا بين المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي وذلك بمناسبة الكلام عن اختصاصات لجنة التخطيط الإستراتيجي والخدمة الإتحادية[٦] . والسبب الثاني : يعود إلى ممارسة حكومية وتر لم تشفع بعد تمثلت بعرض المكلف لرئاسة مجلس الوزراء محمد السوداني المنهاج الوزاري أمام مجلس النواب العراقي يوم الخميس الموافق ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢ ، وبعد مرور شهرين على تصويت مجلس النواب على المنهاج الوزاري صوت مجلس الوزراء بالإجماع على إقرار البرنامج الحكومي يوم الاثنين ١٢ كانون الأول ٢٠٢٢ . لكن هذه الممارسة في رأينا تفتقر للسند الدستوري . فالدستور النافذ خلا من إشارة صريحة لما يعرف بالبرنامج الحكومي واكتفى بذكر المنهاج الوزاري .عليه فليس صحيحا التحذلق الفكري وخلق مسميات لم ينص عليها الدستور صراحة . ولو أردنا أن نقيم تفرقة بين المنهاج الوزاري وبين غيره من الخطط المستقبلية فيمكن أن نتمسك بما ورد في الدستور النافذ الذي زود مجلس الوزراء بعد تشكيله ونيله ثقة مجلس النواب صلاحية تخطيط السياسة العامة للدولة وتنفيذها . وهذا يعني أن على مجلس الوزراء ترجمة المنهاج الوزاري الموافق عليه برلمانيا إلى سياسة عامة توجه وتؤطر خطط وبرامج الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

الفرع الثاني : الأساس الدستوري والقانوني للمنهاج الوزاري

d sectionSecon

The constitutional and legal basis for the ministerial platform

نصت المادة :(٧٦ / رابعا) من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة: ٢٠٠٥ بأن :(يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف اسماء أعضاء وزارته ، والمنهاج الوزاري ، على مجلس النواب ويعد حائزا ثقتها عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة) .
كما نصت المادة : (٤٣ / أولا) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم :(١٣) لسنة : ٢٠١٨ بأن : (يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف اسماء اعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على المجلس) . كما نصت المادة : (٤٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي بأن : (أولا : يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف اسماء لأعضاء وزارته والمنهاج الوزاري على مجلس النواب . ثانيا : يحال المنهاج الوزاري إلى لجنة خاصة يرأسها أحد نائبي رئيس المجلس لإعداد تقرير يقدم للمجلس قبل التصويت عليه . ثالثا : تعد الوزارة حائزة على ثقة المجلس عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة) .

يتبين لنا من النصوص المتقدمة أن للمنهاج الوزاري أوجه دستورية ، وسياسية ، نبينها في التفصيل الآتي :

أولا : إن المنهاج الوزاري التزام دستوري ، لأن المرشح لرئاسة مجلس الوزاء يلتزم دستوريا بتقديم منهاج وزارته إلى مجلس النواب لنيل ثقته . فالمنهاج أذن شرط لتشكيل الوزارة وبدونه يتعذر على مجلس النواب منح ثقته لها .

ثانيا : للمنهاج الوزاري طابع سياسي ، لأنه يرسم معالم السياسة العامة للوزارة المقبلة ، فالمنهاج الوزاري هو الإطار الذي يحدد سياسة الحكومة في المجالين الداخلي والخارجي .

الفرع الثالث: القيمة القانونية للمنهاج الوزاري

Section Three
The legal value of the ministerial curriculum

أصدرت المحكمة الإتحادية العليا في العراق قرارا حددت بموجبه القيمة القانونية للمنهاج الوزاري . فقد أقرت المحكمة المذكورة اختصاص مجلس النواب بتشريع القوانين الإتحادية التي تقتضيها المصلحة العامة . بيد أن المحكمة قيدت هذا الإختصاص بقيد هام هو عدم مساسه بمبدأ الفصل بين السلطات ، ورأت المحكمة أن اصدار مجلس النواب قانونا يتعارض مع المنهاج الوزاري المصوت عليه يعد مساسا بالمبدأ المذكور ومن ثم فلا يعد قانونا دستوريا ويتوجب إبطاله . وفي هذا تقول المحكمة (..... أن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ قد كرس في المادة (٤٧) منه المبدأ الذي عرفته غالبية دساتير العالم وهو مبدا (الفصل بين السلطات) وقد عدد هذه السلطات في المادة ذاتها وحسب ورودها فيه وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ورسم لكل منها مهامها واختصاصاتها بشكل دقيق ، ولكي نكون امام التطبيق السليم لأحكام هذه المادة والمبدأ الذي تأسست عليه ، يلزم أن تتولى كل سلطة من هذه السلطات القيام بمهامها وممارسة صلاحياتها كاملة وفق ما رسمه لها الدستور . فالسلطة التشريعية تمارس مهامها واختصاصاتها المنصوص عليها في المواد: (٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ / أولا) من الدستور ، وفي مقدمة هذه المهام القيام بتشريع القوانين الإتحادية التي تقتضيها المصلحة العامة ووفقا للسياقات الدستورية . وممارسة هذا الإختصاص والصلاحية يلزم أن يكون مراعيا لمبدأ الفصل بين السلطات الذي مرت الإشارة إليه ، وأن لا يكون من القوانين التي يشرعها مجلس النواب مباشرة ما يمس هذا المبدأ ومن تلك القوانين التي تمس هذا المبدأ هي ..... القوانين التي تتعارض مع المنهاج الوزاري الذي نالت الوزارة ثقة مجلس النواب على أساسه .....)[٧].

وفي رأينا أن المحكمة الإتحادية توسعت كثيرا في تفسير مبدأ الفصل بين السلطات وابتكرت من عندها قيدا لم ينص عليه الدستور هو عدم استطاعة مجلس النواب تغيير المنهاج الوزاري إلا بموافقة الحكومة ، فكأن المحكمة أسبغت على المنهاج قيمة أعلى من القانون وأقل من الدستور ، وأنّ موافقة مجلس النواب ابتداء تجرده لاحقا من أي صلاحية بإعادة النظر في المنهاج أو تعديله إذا ما أقتضت حاجة أو استجدت ظروف تتطلب التعديل وهو أمر غير منطقي . وكان يمكن للمحكمة أن تعد القانون الذي يسنه

مجلس النواب والذي يتعارض مع المنهاج الوزاري تعديلا له ، ويلزم مجلس الوزراء بتنفيذ هذا القانون مثله مثل أي قانون آخر ، لأن واجب السلطة التنفيذية هو تنفيذ القوانين كما هو معروف ، وإذا تعذر عليها ذلك فلها أن تقدم الاستقالة .

المطلب الثاني: دور المنهاج الوزاري في دعم التماسك الإجتماعي

The second requirement
The role of the ministerial platform in supporting social cohesion

يكشف منهاج أي حكومة عن نواياها وخططها المستقبلية ، فالمنهاج يمثل خط الشروع للبرامج والسياسات المزمع وضعها في المدة المقبلة وتنفيذها . ولكي يكتب النجاح لأي منهاج فلابد من أن يخص بالذكر والتنظيم موضوعات أساسية يقف في مقدمتها زيادة تماسك البنيان الإجتماعي . وسنقف على مفهوم التماسك الإجتماعي ، ومواطن دعمه في المنهاج الوزاري لحكومة السوداني ، وذلك في الفرعين الآتيين :

الفرع الأول: مفهوم التماسك الإجتماعي وأهميته ومدى إلزاميته

First branch
The concept of social cohesion, its importance and the extent of its necessity

يعني التماسك الإجتماعي : حالة الوحدة والإنسجام والتلاحم بين أفراد الشعب التي تؤدي إلى تقويه نسيجه ، وتمتين لحمته ، ورص صفوفه ، والرقي به في مدارج التقدم والتطور وحمايته من الأخطار المحدقه به . وقد أوصى الإسلام بتوثيق عرى المجتمع وتقوية أواصره ، فوصف الرسول (صلى الله عليه وسلم) المؤمنون في توادهم وتراحمهم بأنهم كالجسد الواحد إذا أشتكى منع عضو تداعى له بقية الأعضاء بالسهر والحمى .

إن للتماسك الإجتماعي مزايا كثيرة يقف في مقدمتها :

١- تقليل نسب المشاكل الداخلية التي تعاني منها المجتمعات المتفرقة والتي تلحق أذى كبيرا بالمصلحة العامة ، وذلك من خلال سيادة مفاهيم المحبة والود والتعاون التي تقف في وجه التخريب والجرائم وتتصدى له[٨] .

٢- تعميق الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع ، وتنمية الشعور بالإنتماء للوطن والاعتزاز به ، وغرس حب النظام ، والقيم الديمقراطية والمعارف المدنية[٩] .

٣- حماية المجتمع من المخاطر التي تهدد وجوده وأخلاقياته مثل : المثلية والشذوذ الجنسي .

لكن إذا كان للتماسك الإجتماعي كل هذه الأهمية فإلى أي مدى تلتزم الدولة به ، وهل يعد تحقيقه واجبا عليها ؟

في البدء لابد من الإشارة إلى أن المواثيق الدولية أبدت حرصها على تقدم المجتمع وتلاحمه وتخليصه من المشاكل التي تقف عائقا امام تقدمه . من تلك المواثيق على سبيل المثل : الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الأول سنة ١٩٤٨ والذي جاء في ديباجته أن شعوب الأمم المتحدة قد حزمت

أمرها على أن تدفع بالرقي الإجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح[١٠] .

وعلى مستوى الدساتير ، فنلاحظ أن دستور جمهورية مصر العربية لسنة: ٢٠١٤ ورد في ديباجته ما يلي : (نحن الآن نكتب دستورا يجسد حلم الأجيال بمجتمع مزدهر متلاحم ، ودولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع) . كما أكد الدستور على المبادى التي تحقق التماسك الإجتماعي وفي مقدمتها مبدأ التضامن الإجتماعي ، والعدالة الإجتماعية ، والتكافل الإجتماعي ، وحماية الأسرة . فجاءت نصوص الدستور على النحو الآتي : (يقوم المجتمع على التضامن الإجتماعي . وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الإجتماعية وتوفير سبل التكافل الإجتماعي ، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي ينظمة القانون) . (الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية ، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها)[١١] .

أما دستور جمهورية العراق لسنة : ٢٠٠٥ فخلت نصوصه من عبارات التماسك أو التلاحم الإجتماعي ولم يوجه المشرع عناية كافية بالمجتمع بدليل اغفاله ذكر مبادئ مهمة مثل : التضامن الإجتماعي ، والعدالة الإجتماعية وغيرها . لكن بالمقابل أبدى الدستور اهتماما بموضوعات تشكل مقدمة ضرورية لتحقيق التماسك الإجتماعي مثل : حماية الأسرة ، والطفولة ، والأمومة ، والشيخوخة ، وضرورة تأمين الحياة اللائقة لهم من خلال توفير السكن الملائم والدخل المناسب ، والضمان الإجتماعي والصحي وتأمينهم من الجهل ، والخوف ، والفاقه والبطالة ، والمرض[١٢] .

الفرع الثاني: مواطن دعم التماسك الإجتماعي في المنهاج الحكومي

Second section
Places to support social cohesion in the government curriculum

بما أن المنهاج الوزاري هو خطة مرسومة للعمل المستقبلي فمن الطبيعي أن يضم أهدافا متعددة من بينها حماية المجتمع بوصفه الركن الركين الذي لا تقوم للدولة قائمة بدونه . وانطلاقا من تلك الأهمية فقد حرصت الحكومة العراقية الحالية على تحقيق الدعم المجتمعي في منهاجها الوزاري المعلن في تشرين الأول لسنة: ٢٠٢٢ من خلال وضعها أهدافا متعددة مع اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق تلك الأهداف . وسنتكلم عن تلك الأهداف والوسائل :

أولا : أهداف المنهاج الوزاري ذات الصلة بالتماسك الإجتماعي

First: The objectives of the ministerial curriculum related to social cohesion

وهذه الإهداف هي :

١ - معالجة ظاهرة البطالة ، وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين .

٢ - دعم الفئات الفقيرة والهشة ومحدودي الدخل من المواطنين .
٣ - تطوير الخدمات التي تمس حياة المواطنين مثل: خدمات الماء والكهرباء .

ثانيا : وسائل تحقيق الإهداف ذات الصلة بالتماسك الإجتماعي

Second: Means of achieving goals related to social cohesion

١ - توسيع نطاق شبكة الحماية الإجتماعية .
٢ - دعم صندوق التنمية الإجتماعية .
٣ - زيادة جودة البطاقة التموينية .
٤ - اعمار المناطق المحررة .
٥ - معالجة أزمة الكهرباء .
٦ - تحسين أداء مرفق الصحة العامة .
٧- تطوير قطاع الإعمار وتحسين الخدمات البلدية .

الخاتمة Conclusion

في نهاية مطاف بحثنا لابد لنا أن نذكر ما توصلنا إليه من نتائج وما يمكن تقديمه من مقترحات :

أولا : النتائج

١ - إن تقديم المنهاج الوزاري من قبل رئيس الوزراء المكلف إلى مجلس النواب يعد إلتزاما بتحقيق نتيجة ، لأنه إلتزام دستوري وشرط جوهري لنيل الجكومة لثقة المجلس .
٢- أما إلتزام الحكومة بعد تشكيلها بتنفيذ ما ورد في المنهاج الوزاري فيعد إلتزاما ببذل عناية، لأن عددا كبيرا من بنود المنهاج لا يتوقف تنفيذه على إرادة الحكومة لوحدها بل هو مرهون بأمور إقتصادية مثل : توفر الموارد المالية ، وتعاون السلطات العامة الأخرى ، لكن إذا وردت فقرات أو بنود المنهاج الوزاري في قوانين نافذة . فتعد وقتذاك واجبة التنفيذ من قبل الحكومة مثلها في ذلك مثل أي نص قانوني نافذ في الدولة وملزم للسلطة التنفيذية.
2 - على الرغم من وضوح الأهداف الإجتماعية المدرجة في المنهاج الوزاري للحكومة العراقية الحالية ، لكن ثمت معوقات تقف أمام الحكومة وهي بصدد تنفيذ مناهجها الوزاري يقف في مقدمتها :
أ - خلو المنهاج الوزاري من تفاصيل كافية ووافية لدعم الأسرة العراقية مع اقتضاب الكلام عن حماية الطفولة .
ب - غلبة كفة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الإستثمارية مما يعطل المشاريع الصناعية والزراعية التي تخلق فرص العمل للشباب العاطلين .
ج - هناك صعوبات فنية ومالية تواجه العمل بنظام الأتمتة في الدوائر الحكومية مما يفوت على الحكومة فرصة تحقيق الرقي الإجتماعي .
د - التعيين المبالغ به في الوظائف الحكومية مما يخلق البطالة الوظيفية المقنعة ويثقل كاهل الموازنة العامة .

ه - حشد عدد كبير من الأهداف بصورة مبالغ بها في المنهاج الوزاري مع أن الوقت قد لا يسعف الحكومة في تنفيذها مما يضعف ثقة المواطن بالمنهاج المعلن .

ثانيا : المقترحات

١- إن نجاح المنهاج الوزاري مرهون بالرضا الشعبي الذي يتحقق عندما يلمس المواطن اهتمام الحكومة به وبالمجتمع الذي يعيش فيه . عليه لابد أن تبادر الحكومة إلى إعادة توجيه الموارد المالية للدولة من خلال تقليص مزايا مسؤولي الدولة المالية وتحويلها على شكل اعانات للفئات الإجتماعية المعوزة مثل : العاطلين عن العمل أو المحرومين من السكن .

٢- الاعلان الدوري عن نسب الإنجاز المتحققة من البيان الوزاري تحقيقا لمبدأ الشفافية وصدق التعامل مع الشعب .

٣- النقل التلفزيوني المباشر لجلسات مجلس النواب أو أجتماعات اللجان البرلمانية المخصصة لمناقشة المنهاج الوزاري .

٤- على مجلس النواب إثارة مسؤولية الحكومة التضامنية أو الفردية عند ثبوت تقصيرها في تنفيذ مناهجها الوزاري المعلن .

الهوامش Footnotes

(١) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، كويت ، بدون ذكر السنة ، ص ٦٨١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧١٨ .

(٣) فقير محمد ، علاقة رئيس الجمهورية بالوزير الأول في النظامين الجزائري والمصري ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد بوقرة ، بو مرداس ، كلية الحقوق ، ٢٠١٠ ، ص ٧١.

(٤) جميل عودة ابراهيم ، الآليات الدستورية والقانونية لتطبيق المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي ، مقال منشور على الموقع : m.annabaa.org ص١.

ينظر كذلك بشأن التسميات المختلفة للمنهاج الوزاري : ختام حمادي محمود ، حوكمة المنهاج الوزاري ، وتطبيقاتها بين نصوص الدستور والواقع السياسي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، الجزء الثاني ، ٢٠٢٢ ، هامش ص ٩٧ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٢.

(٦) تنظر: المادة (٩٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي .

(٧) قرار المحكمة الإتحادية العليا عدد ٢١ / إتحادية اعلام / ٢٠١٥ وموحدتها ٢٩ / إتحادية اعلام / ٢٠١٥ منشور على الموقع : iraqfsc.iq

(٨) رزان صلاح ، أهمية الوحدة الوطنية ، مقال منشور على الموقع :mawoo3.com

(٩) جبريل بن حسن العريشي ، فوزية الغامدي ، دور مؤسسات المعلومات في عصر المعرفة لتعزيز الإنتماء وتحقيق الوحدة الوطنية لدى الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي ، بحث مقدم إلى : The sla-agc21Annual Conference Abu Dhabi , United Arab Emirates , 17-19 March 2015,p.11

(١٠) د . يوسف شريف خاطر الحماية الدستورية للكرامة الإنسانية ، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، العدد ١٨ ، المجلد ١٢ ، جامعة المنصورة ، ٢٠١١ ، ص ٥٨ .

(١١) المدتان (٨ و١٠) من الدستور المصري لسنة: ٢٠١٤ .

(١٢) تنظر المواد (٢٩ - ٣٦) من دستور ٢٠٠٥ .

مصادر البحث Research sources

أولا : الكتب

ا- محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، كويت ، بدون ذكر السنة .

ثانيا : البحوث

ا - جبريل بن حسن العريشي ، فوزية الغامدي ، دور مؤسسات المعلومات في عصر المعرفة لتعزيز الإنتماء وتحقيق الوحدة الوطنية لدى الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي ، بحث مقدم إلى : The

sla-agc21Annual Conference Abu Dhabi , United Arab Emirates , 17-19 .March 2015,

II-ختام حمادي محمود ، حوكمة المنهاج الوزاري ، وتطبيقاتها بين نصوص الدستور والواقع السياسي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأول ، الجزء الثاني ، ٢٠٢٢ .

III-د . يوسف شريف خاطر الحماية الدستورية للكرامة الإنسانية ، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية ، العدد ١٨ ، المجلد ١٢ ، جامعة المنصورة ، ٢٠١١ .

ثالثا : المقالات

I-- جميل عودة ابراهيم ، الآليات الدستورية والقانونية لتطبيق المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي ، مقال منشور على الموقع : m.annabaa.org.

II-- رزان صلاح ، أهمية الوحدة الوطنية ، مقال منشور على الموقع :mawoo3.com.

رابعا : الرسائل الجامعية

I- -فقير محمد ، علاقة رئيس الجمهورية بالوزير الأول في النظامين الجزائري والمصري ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد بوقرة ، بو مرداس ، كلية الحقوق ، ٢٠١٠ .